

حين يتقدم الفاسدون مسيرات النضال الإنساني



الشعارات المعادية للإمبريالية العالمية في التغلطة على ذلك الفساد. المؤسف في الأمر أن الأحزاب والسياسيين التي ترفع شعارات ضد الولايات المتحدة باعتبارها رأس حربة النظام الرأسمالي هي التي أشاعت ثقافة الفساد فصار المرء يشعر كما لو أن النضال من أجل إقامة نظام عالمي عادل قد سممه الفاسدون والحقوا بسمته ضرا لا يمكن أن يُحس.

يشكل طرفيها دولة ثرية بالنفط وشعب فقير من أجل ألا يعترف بان هناك فسادا فوق المعدلات الطبيعية يفكك بتلك الدولة التي ابتليت بجرامية الولايات المتحدة. ثقافة الفساد تجعلنا لا نرى الحقيقة بكل وجوها. فنزويلا دولة يحكمها الفساد وما انتشر الجريمة المنظمة إلا انعكاس لفساد أجهزة الدولة. لا تنفع

الله قد استولى على مفاتيح النظام المصرفي حسب بل وأيضا لأن القبول بذلك الاجتياح غير القانوني كان جزءا من ثقافة تم تكريسها على المستوى الشعبي. وإذا ما ذهبنا بعيدا، إلى فنزويلا بالتحديد. ينظر البعض إلى تلك الدولة باعتبارها نموذجا للثورة الدائمة. لا يقيم ذلك البعض المتحمس لأفكاره الثورية وزنا للمعادلة التي

فحسن نصرالله صار لا يكفي بالتحكم بمصير لبنان عن طريق القوة بل داب ومنذ سنوات على أن يوجه نضال في علم السياسة من مخبئه السري. ما كان ذلك ليحدث لولا أن لبنان دولة فاسدة تمكن الفساد من الجزء الأكبر من السلوك الشعبي فيها. لذلك فإن الأزمة المالية التي يعيشها ذلك البلد كانت متوقعة الحدوث في أي لحظة، لا لأن حزب

غالبا ما يقول السياسيون والحزبيون حين يغادرون السلطة "لقد أخطانا". وهو اعتراف لا قيمة له. ذلك لأنه لا يضع حلا للمشكلة التي لا تزال قائمة. فهو يأتي بعد فوات الأوان. هناك تراث من الفساد وسلالات من الفاسدين.

ما يُخيف في تلك الظاهرة أنها قد تسلبت إلى المجتمع باعتبارها فايروسا فاصب المجتمع كله وبواء الفساد. المجتمع كله صار فاسدا. هناك استثناءات لن يكون أثرها واضحا وستكون مجرد بؤر مهزومة.

يرتكب السياسيون جريمة في حق المجتمع حين يظنون أن الصلح مع فسادهم لن يتم إلا حين يكون المجتمع كله فاسدا. تلك جريمة مضاعفة. تطبيع الفساد هو أسوأ من الفساد. وهو ما يجري من أجل أن يحمي الفاسدون أنفسهم. لقد تم إهدار أموال كثيرة من أجل أن يكون الفساد حالة طبيعية. ثقافة الفساد مكلفة بل هي أكثر كلفة من أرقى الثقافات.

تلك ثقافة تضم مجموعة هائلة من المعلومات الملققة المراد منها صناعة واقع افتراضي بديل للواقع الذي تقره الحقائق اليومية. ثقافة من شأن ترسيخها أن يصل بالشعوب إلى حالة من الرثانة العقلية التي لا تتناسب مع تطور التقنيات التي تستعملها تلك الثقافات في نشر مفرداتها.

فدولة مثل إيران والتي لا أحد في إمكانه أن يفسر باي حق يهيمن رجال الدين على البنية العقلية لشعوبها لا بد أن يكون الفساد قد اخترق مفاصلها حتى وصل إلى العظم، بحيث يحتكر القرار السياسي فيها. يكفي المرء أن يكون متفكها بالأمور الدينية لكي يحظى بتلك المكانة التي من المعقول في الوضع الطبيعي ألا يحظى بها رجل دين.

تلك ظاهرة شاذة ألفت بظلالها على الدول التي جعلها سوء حظها جزءا من المشروع التوسعي الإيراني.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

يجمع سياسيو الدول الفاشلة من مثل العراق ولبنان على أن الفساد هو السبب الذي يقف وراء ذلك الفشل. وهو فشل يجعل من تلك الدول موضع سخريه. كان لتلجا دولة ثرية مثل العراق إلى الاقتراض من أجل تسديد ديونهم مؤلفيها أو تجد مصارف دولة عرفت بأمنها المصرفي مثل لبنان نفسها غير قادرة على الاستجابة لطلبات المودعين.

إيران التي لا أحد في إمكانه أن يفسر باي حق يهيمن رجال الدين على البنية العقلية لشعوبها لا بد أن يكون الفساد قد اخترق مفاصلها حتى وصل إلى العظم، بحيث يحتكر القرار بأمر الدنيا مثل خامنئي القرار السياسي فيها

مشكلة أولئك السياسيين أنهم يتخصصون أسباب ذلك الفشل غير أنهم يقفون عاجزين أمام وضع حد لتلك الأسباب. فهم إذ يرجعون الفشل إلى الفساد لا يمكنهم الاعتراف بأن ذلك الفساد كان ولا يزال من صنعهم. لا يمكنهم النظر في مرآة الفساد لأنه لن يروا سوى صورهم. ستكون تلك محنة سياسية تصاف إلى سلسلة من المحن. حينها سيضحكون لأنهم يعتقدون أن المراسم تخون الحقيقة. لا أحد من الفاسدين وهو في السلطة يمكنه أن يرى نفسه خائنا للذمارة.

معضلة سياسية في أيرلندا وكورونا حاضر

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الرغم من فوز فاين غايل في الانتخابات العامة الأخيرة، دون أن يحصل على مقاعد كافية لتشكيل الحكومة، جرى التوافق على حكومة يشكها فاين غايل، ويبرها البرلمان، من خلال امتناع نواب فيانا فيل عن التصويت، مع حصول الأخير على بعض التنازلات السياسية. وبسبب ذلك التغير، شعر قطاع عريض من الأيرلنديين، أن الحزبين المتنافسين تاريخيا، كانا معا في الحكومة، وهذا من العوامل التي استفاد منها "شين فين" في المناقصة الانتخابية الأخيرة. في المحصلة، تكمن المعضلة اليوم، في أن المشهد السياسي الأيرلندي ليس فيه طرف مفوض شعبيا لتسلم الحكم. وهذه بعد ذاتها مشكلة كبرى، ومن المرجح أن تتفاقم إن أخفق الحزبان في جهودهما الراهنة، لتشكيل الحكومة حتى مطلع يوليو المقبل. حين تبدأ عطلة البرلمان. عندئذ سيكون البرلمان مضطرا إلى أن يعلق أعماله بقرار إجراء انتخابات عامة أخرى. وستكون لمثل هذا القرار كوابيسه وتفاوتاته، على رقعة الشطرنج الحزبية. فمن جهة يُخشى أن يعاود "شين فين" المنافسة، بعد مضاعف من المرشحين، ومن جهة أخرى، سيرى الحزبان المتصدران تاريخيا، أن طبيعة المهام الاقتصادية لا يستطيع حمل عبئها الحزب الثالث المنافس. ثم إن هناك بعض الأوراق الراجعة لا تزال في جعبة الحزبين مجتمعين، من بينها أن معدل البطالة، الذي تسببت فيه الأزمة الاقتصادية في العام 2008 هبط من 15 في المئة إلى 4.5 في المئة خلال النصف الأول من العقد المنقضي. وبالنظر إلى أن المعدل قد ارتفع الآن، بسبب كورونا، فإن هذا الارتفاع معطوف على الظاهرة الكونية، وليس على أسباب من صنع السياسة. ذلك على الرغم من تقديرات البنك المركزي الأيرلندي، المتشائمة، للنتائج المالية الكارثية الناجمة عن الجائحة.

فالبحر يقول إن الدولة تنفق 3 يورووات مقابل كل اثنين يدخلان إلى الخزينة كورادات، وهذا أمر يحتاج إلى وقت لمعالجته، لكنه يتطلب حكومة قوية. ربما هذا الذي جعل بعض الأصوات، من داخل الحزبين، تطالب باستيعاب "شين فين" لتشكيل حكومة وحدة تتطلبها المرحلة.

الحزبان اللذان تصدرا الحياة السياسية في جمهورية أيرلندا على مر عقود، باتا عاجزين عن تشكيل الحكومة، حتى بما عرف عنهما من تناغم في الأوقات التي تتطلب تناغما، ومن سجل مرير أو تراشق، عندما لا يكون أحدهما في حاجة إلى الآخر

من صعود "شين فين" في جمهورية أيرلندا، كما في أيرلندا الشمالية التابعة لبريطانيا!

في أواخر الثمانينات، مرت أيرلندا بضائقة مالية شديدة الصعبة. وكان فيانا فيل في الحكم ويتحمل مسؤولية الأزمة. لكن منافسه حزب فاين غايل، لم يستغل محنة خصمه، بل باهر إلى دعمه لإجراء الإصلاحات الاقتصادية. وعلى

فيل عن المسائل الخلافية والتنافس السياسي القديم. الجديد، واتفق الطرفان على خطة إطار سياسي، من شأنها أن تشكل أساسا للشراكة في تشكيل حكومة يُستبعد منها "شين فين". هذان الحزبان كانا دائما يلعبان وخصما في الساحة السياسية الأيرلندية. فيانا فيل، في المنهجية الاقتصادية - الاجتماعية، شبيه الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، وفاين غايل شبيه الحزب الديمقراطي. والحزبان محسوبان في موضع يمين الوسط المزوج برائحة التاريخ الأيرلندي والذاكرة الوطنية. وكانا على الدوام، أمام الخارج الأوروبي، توأمين متنافسين، كلاهما حسم موقفه ضد الحرب الأهلية في أيرلندا، واختار نهج الاعتدال لتحقيق التسوية مع الإنجليز. وكلما احتقن الوضع السياسي في البلاد، كانا يتقاربان، ويمرران معا ما يرياه "الشيء الصحيح" إن كان على مستوى التدابير المالية أو القضايا الاجتماعية. وعلى امتداد أكثر من تسعة عقود، كان أحدهما أو الآخر في سدة الحكم، وظلت المناهضة الانتخابية محصورة بينهما. من هنا جاء القلق

على عدد من المقاعد، يُمكنه من تشكيل حكومة (81 مقعدا) إلى حزب مُني بأكثر خسارة في تاريخه، بحصوله على عشرين مقعدا فقط. ولم يكن الحزب الأقرب إليه، وهو فاين غايل، سيصعد إلى سدة الحكم، إلا بشفاقة معالجة الأزمة، وتفوقه في منهجيات الاقتصاد الرأسمالي. لكن هذه المرة، أي في الانتخابات الأخيرة، فوجئ حزب فاين غايل، بأن أسهمه قد هبطت بسبب نقله في معالجة قضايا الصحة والسكن. اليوم تمر أيرلندا بأكثر الأوقات التباسا وقلقا في تاريخها المعاصر، وقد أصبحت أمام مفترق طرق. فما إن ظهرت علامات النشوة على حزب "شين فين" حتى التقى الحزبان المتصدران عبر التاريخ، وبدأت حملة التشكيك في الطابع السياسي - الاجتماعي لحزب "شين فين" يزعم أن واجهته القيادية ليست مستقلة، وإنما هي تتحرك بإمرة المجلس العسكري للجيش الأيرلندي الجمهوري "السري" القديم. في الوقت نفسه، لا يختلف اثنان أيرلنديان على حاجة النظام السياسي الأيرلندي إلى عملية إصلاح شاملة. لذا وفي هذا الخضم، تغاضى حزبا فاين غايل وفيانا

عدلي صادق
كاتب سياسي
فلسطيني

ربما يكون التيسيب هو أفضل ما يبدأ به من يشخص حال الانسداد السياسي الذي لا تزال تشهده جمهورية أيرلندا منذ الانتخابات الأخيرة التي جرت في الثامن من فبراير الماضي. والبساطة تؤخذ من خلال قراءة سريعة لوقائع اللحظة، وهي أن الحزبين اللذين تصدرا الحياة السياسية على مر عقود، باتا عاجزين عن تشكيل الحكومة، حتى بما عُرف عنهما من تناغم في الأوقات التي تتطلب تناغما، ومن سجل مرير أو تراشق، عندما لا يكون أحدهما في حاجة إلى الآخر. فالحزبان، فيانا فيل وفاين غايل، اضطرا بعد تقدم حزب "شين فين" اليساري (حزب الحزب الأول تاريخيا)، إلى إبرام اتفاق "ثقة ودعم" لكي يحبطا معا، تشكيل حزب "شين فين" الحكومة. وجاءت جائحة كورونا، فوضعت مصاعب جديدة أمام مفاوضات الحزبين مع مجموعات صغيرة وأعضاء مستقلين نجحوا في الانتخابات، بحكم أن الأحزاب والمجموعات الصغيرة (وبخاصة "حزب الخضر") رفعت من وتيرة مطالبتها واشتراطاتها، مقابل أن تاتلف مع الحكومة. فمجموع ما حصل عليه حزبا فيانا فيل وفاين غايل، هو 72 مقعدا من 160 مقعدا المطلوب في الحد الأدنى 81 مقعدا لتشكيل الحكومة. أما "شين فين" فقد حصل على المركز الأول مكرر بـ37 مقعدا، وهو عدد مساو لما حصل عليه حزب فيانا فيل. ومن خلال هذه النتائج وردود أفعالها، أدرك "شين فين" أنه قد ضيع فرصة ثمينة للفوز بأغلبية مريحة، إذ كان بمقدوره أن يضاعف عدد المرشحين في المقاطعات، ولا يكتفي بالعدد الذي دفعه إلى المنافسة. فلم يكن يتوقع أن أسهم فيانا فيل وفاين غايل قد تراجعت شعبيها، علما بأن هذا الحزب اليساري يدر أن من بين طبائع الشعب الأيرلندي، أنه يعاقب الحكومة على إخفاقاتها في القضايا الاجتماعية، مثلما فعل في انتخابات 2011 عندما أطاح بحزب فيانا فيل والحق به هزيمة مريرة بعد أزمة 2008 الاقتصادية، إذ أنزله الشعب، من وضع الحزب المنتصر، الحاصل وحده

